طالب «الشؤون» تسهيل أعمال الجمعيات الخيرية

الفضل: تقدمت بثلاثة اقتراحات بقوانين حول أزمة «كورونا»

■ الأول يخص بعض الأعمال في القطاع الخاص التي تفاهم أصحابها وموظفوها على خفض الراتب

■ الثاني والثالث يختصان بالمواقع الإلكترونية واحد للحسابات الإخبارية والآخر لـ«الوهمية»

أحمد الفضل

أعلن النائب أحمد الفضل تقدمه بثلاثة اقتراحات بقوانين بصفة الاستعجال ذات الصلة بأزمة كورونا والانعكاسات الاقتصادية لتلك الأزمة.

وقال الفضل في تصريح صحفي بمجلس الأمة إنه سيتقدم بتلك الاقتراحات بعد جمع التوقيعات عليها، مضيفا أن الاقتراح الأول يخص بعض الأعمال في القطاع الخاص التي تفاهم أصحابها وموظفوها على خفض الراتب وهذا الاتفاق يصطدم بقوانين الدولة.

وأوضح "لذلك القانون رقم 6/2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي يحتاج إلى تعديل بحيث إنه إذا تفاهم الطرفان على تخفيض الراتب عند حدوث ظروف طارئة فلا مانع من ذلك".

وبين الفضل أنه في الوقت الحالي ترفض وزارة الشؤون هذا الإجراء، لذلك وجب التعديل طالما هناك اتفاق حتى يكون هناك استقرار ولا يوجد ضغط على أحد الطرفين بشرط موافقة العامل.

ولفت إلى أن الاقتراحين الثاني والثالث يختصان بالمواقع الإلكترونية وكنا نتمنى أن يأتي التعديل من الحكومة تلبية لصاحب السمو عندما قال مرارًا وتكرارًا وآخرها في دور الانعقاد الأخير "أعيتوني بقوانين وتشريعات تنظم القضاء الإلكتروني".

وأكد الفضل أن هذين الاقتراحين لا يقلان أهمية عن الإجراءات الخاصة بالأزمة الحالية خاصة في ظل ما نعانيه جميعًا من انتشار للشائعات.

وقال إن الاقتراح الأول يختص بالحسابات الإخبارية خاصة أن ما يتم فيها أمر غير مهني بالمرة، والاقتراح الثاني يخص الحسابات الوهمية، لافتًا إلى أن القانون ترك الحرية لمن يريد أن يضع حسابًا وهميًا لكن بشرط التزامه وتحمله المسؤولية أمام جهات الدولة.

ولفت إلى أن الهدف من عرض المواد الخاصة بهذه الاقتراحات هو التعرف على ردود الأفعال والاستفادة منها.

من جانب آخر قال الفضل "لدي قضيتان أولهما تخص هيئة من هيئات الدولة وتعتبر الأقرب إلى المواطنين وأكثر التصاقا بهم وبصحتهم وبغذائهم ألا وهي هيئة الغذاء والتغذية".

وأضاف أن الهيئة ذات الدور المسلوب التي يفترض اليوم أن يكون دورها فاعلًا جدًا لكن تراهم صامتين وتدار الشائعات من حولهم فيما يخص المنتجات التي تأتي إلى الكويت.

وأشار الفضل إلى أن هيئة الغذاء رغم أهميتها فهي تحظى بأقل الرواتب معتبرًا أن هناك تقصيرًا من ديوان الخدمة المدنية فيما يخص تلك الهيئة كما أن هناك ضعفًا في القائمين على الهيئة حول المطالبة بحقوقهم.

وقال إن مسؤولي الهيئة يمكنهم الاجتماع بلجنة الميزانيات البرلمانية وطرح رؤاهم وأفكارهم واللجنة وكذلك أعضاء مجلس الأمة بكل تأكيد سوف يقفون إلى جانبهم ولن ترفض مطالبهم.

ورأى أن هناك خطأ عمليًا في الهيئة يتمثل بأن الهيئة لديها دائرة إعلامية ولديها ناطق رسمي باسمها لكن للأسف هم صامتون لا يتكلمون ولا يطالبون بحقوقهم.

وقال الفضل إن هناك قضايا عديدة من قبل الإدارات المعنية داخل الهيئة وتصل إلى الإدارة العليا ولا يتم تحويلها إلى النيابة العامة، لافتًا إلى أن هناك تقريرًا حول إلى النيابة العامة أخيرًا رغم أنه كان حبيس الأدراج لمدة 3 أشهر كاملة.

واعتبر أن هناك علامات استفهام كبيرة على آلية عمل الهيئة خاصة في ظل أزمة كورونا التي من المفترض أن تبين الهيئة وتكشف لهم تقصير الإدارات التابعة للهيئة فكيف تكمل عملها بهذه الطريقة.

وأضاف "نحن نريد أن نضع الهيئة أمام الشارع متسائلًا ما مصير الاجتماع الذي عقد منذ ثلاثة أسابيع وبموجبه تم إلغاء الفحص العشوائي على نوع من أنواع البضائع".

وقال إن هذا مجرد استفسار موجه إلى الهيئة بكل روح رياضية ومودة ملوحًا بتصعيد الأمر إن لم يتحدث مسؤولو الهيئة عن كل الاستفسارات المطروحة.

وأضاف أن "الأمر الآخر وهو ما تمارسه بعض الإدارات داخل وزارة الشؤون وأطالب وزيرة الشؤون ووكيل الوزارة بوضع حد لهذه المهازل التي تمارسها بعض الإدارات بحق جمعيات خيرية صاحبة أيادٍ بيضاء وليست منتمية إلى أحزاب أو تيارات وعليها إقبال من الكويتيين".

وضرب الفضل مثلًا لذلك الجمعيات بجمعية السلام، مؤكدًا أن القائمين عليها من أبناء الكويت ويعملون بجد دون النظر إلى عقيدة أو دين أو حزب أو طائفة أو غيره أو أي تفرقة بين الناس رغم المضايقات التي تحاك بهم.

وأشار الفضل إلى أن الجمعية قامت بتوزيع 18 ألف سلة غذائية متكاملة على الأسر المتعففة وتوزيع 34 ألف سلة صحية وتوزيع 52 ألف سلة غذائية على العمالة المتضررة و27 ألف سلة صحية للعمارات المتضررة في الجليب والمهبولة والعمارات المحجورة في مختلف المناطق ويذهبون بأنفسهم لتوزيعها وليس تجهيزها فقط والقاء أنفسهم في المخاطر.

وأضاف أنهم "قاموا بتسليم 4 شاليهات مجهزة بالكامل بالتكييف والماء والصرف الصحي وسلموا وزارة الداخلية 5 آلاف شرشف و2000 دوشق للنوم و1500 بطانية و5 آلاف وسادة و200 معقم إلكتروني و80 ألف معقم يدوي بخاخ بالإضافة إلى 300 واقٍ بلاستيكي بالإضافة إلى تجهيز ملابس للمحتجزين بالمحاجر".

وأكد أن القائمين على هذه الجمعية يساعدون بمجهودهم وبمالهم دون أن يكلفوا أحدًا رغم تعرضهم للمضايقات العديدة من قبل بعض أجهزة الدولة.

ولفت إلى أنه لا يجوز أن نتعامل مع هذه الجمعية بالطرق الطبيعية في ظل الظروف الحالية خاصة وأنها تساعد الدولة لذا يجب إعانتها على هذا العمل لا الإصرار على إفشال عملها.

وأشار إلى أن هناك جمعيات لها 27 فرعًا مخالفًا أغلقوها من كثرة المخالفات فيها ولم يخالفوا الجمعية الأم مخالفة واحدة مطالبًا وكيل الشؤون بتسهيل أعمال الناس الذين يقومون بأعمال خيرية.

تحقق المصلحة العامة ويلتزم بها كل الوزراء

العدساني يطالب الحكومة بمعالجة الملفات الحيوية والالتزام بسياسة وخطة واضحة

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني الحكومة وضع سياسة عامة على أسس صحيحة وخطة واضحة يلتزم بها كل الوزراء لتحقيق المصلحة العامة.

وقال العدساني في تصريح بمجلس الأمة اليوم "هناك عدة أمور يجب تسليط الضوء عليها وقد طرحنا أبرزها في اجتماع مكتب المجلس الأخير بحضور وزيري الخارجية والشؤون الاجتماعية ومن بينها ما يخص فئات المواطنين من دون رواتب.

وأوضح أن من بين هذه الفئات مواطنين انتهوا من إجراءات الفحص ولم يتم تعيينهم والبعض رواتبهم التقاعدية متوقفة بسبب تعطيل الدائر الحكومية بالإضافة إلى الأرامل والأيتام ممن لم تحدث بياناتهم.

وأضاف أن البعض من المواطنين ممن قدم للعمل في القطاع الخاص وتسلم راتب القطاع الخاص وباشر دوامه لم يستطع التقديم لدعم العمالة للتوقف العمل، مشيرًا إلى أن هذه الموضوعات مطروحة أمام مجلس الوزراء وستقوم بالمتابعة حتى يتم إنجازها وحسمها.

وقال إنه تحدث إلى وزيرة الشؤون في هذا الصدد مقترحًا أن يقوم ديوان الخدمة المدنية باستقبال الأشخاص الذين استوفوا أوراقهم لبحث ملفاتهم وعدم تعطيلهم أكثر من ذلك.

وأشار إلى وجود العديد من الملفات محل المتابعة ومنها تأجيل أقساط بنك الائتمان وصندوق المعسرين والأسرة، مستغربًا عدم البت في هذا الموضوع حتى الآن تأجيل الأقساط لمدة 6 أشهر، مطالبًا الحكومة سرعة إنجازه مراعاة لظروف المواطنين.

كما طالب العدساني وزير المالية سحب مشروع قانون الدين العام معتبرًا أنه مشروع خاطئ يجعل الكويت دولة مدينة، مؤكدًا وجود العديد من الحلول العملية والصحيحة بعيدًا عن قيود الدين.

وأكد في هذا الصدد مراقبة الحكومة ومحاسبة الوزراء حال ثبوت الإخفاق وعدم اتباع الإجراء الصحيح لتحقيق المصلحة العامة.

ولفت إلى وجود العديد من الملفات التي تحتاج إلى حل حاسم ومن بينها تجارة الإقامات بأن يتم فتح سجلات الشركات الكبرى من قبل وزارة الداخلية والقوى العاملة بالتفتيش والتحري والبحث إذا كانت هناك جدية في معالجة الملف.

وأشار إلى أنه قدم ملفات مشبوهة فيما يخص تجارة الإقامات للوزير المعني وتم إحالتها للنيابة، مطالبًا الحكومة إظهار الجدية في حسم هذا الملف.

وذكر العدساني أنه قدم العديد من الاستجوابات لمعالجة الخلل ومواطن الفساد وأنه مستمر في متابعة الملفات ولن ينتهون في متابعة ملفات أظهرت أزمة كورونا وجود خلل فعلي في إدارتها.

وشدد على أهمية معالجة الحكومة جميع الملفات الحيوية وعلى رأسها التركيبة السكانية وتجارة الإقامات والذي أثر على البنية التحتية للبلاد ويؤثر على وضع الدولة بشكل عام.

وأشار إلى من بين هذه الملفات عدم المساس بجيوب المواطنين من خلال فرض ضرائب وزيادة الأعباء المالية وتقليص الدعومات وتحميلها للمواطن، مطالبًا بمعالجة الميزانية بالأطر الصحيحة والابتعاد كليًا عن جيب المواطن من خلال معالجة بند المصروفات الخاصة في جميع الوزارات وعلى رأسها وزارتا الداخلية والدفاع ومجلس الوزراء.

وبين أنه بالنسبة للمشاريع الكبرى فقد كلفت لجنة الميزانيات ديوان المحاسبة رفع تقرير كامل شامل عن طريقة الصرف والممارسات والعقود المباشرة والحاجة منه والتكاليف والمصروفات العامة، مؤكدًا أهمية تسليط الرقابة على أوجه الصرف لأن الوقاية خير من العلاج.

في إطار جهودها المتواصلة للحد من انتشار «كوفيد 19»

البلدية: الكشف على 90 سيارة مطعم توصيل طلبات خارجية وتحرير 3 مخالفات

■ القيام بجولة على مدار 4 ساعات على المطاعم بمناطق مختلفة بمحافظة حولي

في إطار جهودها المتواصلة للحد من انتشار فيروس كورونا كشفت إدارة العلاقات العامة عن قيام فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة الفروانية ممثلا في النوبتان "ب، ج" بالكشف على 90 سيارة مطعم توصيل طلبات خارجية بالمحافظة في ظل الجهود التي تبذلها بلدية الكويت لمجابهة تداعيات فيروس كورونا المستجد بناءا على القرارات والتعاميم التي أصدرها مدير عام بلدية الكويت م.أحمد المنفوحي تنفيذا للقرارات التي اصدرها مجلس الوزراء الموقر وقرارات وزارة الصحة ضمن الإجراءات الاحترازية والوقائية التي إتخذتها البلدية تجنبا لإنتشار فيروس كورونا المستجد.

وفي هذا السياق أوضح رئيس فريق الطوارئ بفرع بلدية البلدية لمحافظة أحمد الشريكة بأن النوبتان ب، ج قاموا بالكشف على 90 سيارة مطعم توصيل طلبات خارجية للتأكد من مدى إلتزام سائقي المطاعم بالإشتراطات الصحية وإستخدام الوسائل الإحترازية و الوقائية تجنبا لإنتشار الفيروس فضلا عن تحرير 3 مخالفات والتعامل مع 3 شكاوي واردة عبر الخط الساخن .ودعت البلدية أصحاب المحلات والعاملين بجميع الأسواق الإلتزام بقرارات مجلس الوزراء ووزارة الصحة وقرارات وتعاميم البلدية لتجنب إنتشار الفيروس ، داعية إياهم الإتصال على الخط الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة او التواصل عبر الواتس اب 24727732 في حال وجود اي شكوى تتعلق بالبلدية .

من جهتها أعلنت البلدية أيضاً عن تواصل الجولات الميدانية التي ينفذها فرع بلدية محافظة حولي ممثلا بفريق الطوارئ بالتعاون مع اللجنة المشتركة بمساندة أمنية من قيادة منطقة حولي ، وفي هذا السياق نفذا الفريق جولة مكثفة على المطاعم بمناطق حولي والجابرية للتأكد من مدى إلتزامهم بكافة الاشتراطات والتي ترأسها مدير فرع بلدية محافظة حولي م. أحمد الهزيم ونائب رئيس فريق الطوارئ ابراهيم السبعان و رئيس النوبة "أ" عبد الله القعود والمفتش بدر كرم ومن إدارة العلاقات محمد عبد الشافي ومن قيادة منطقة حولي الرائد عبد العزيز عوض و رئيس اللجنة المشتركة محمد الظفيري وضابط قضائي فيصل الحافظ.

وفي هذا السياق أكد مدير فرع بلدية محافظة حولي م.أحمد الهزيم على أن صحة وسلامة المواطنين والمقيمين خط أحمر لنا ولن نتوانى لحمايتها وفق لوائح وانظمة البلدية.

وتابع الهزيم بأنه يتم تكثيف الجولات بشكل يومي وعلى مدار الساعة لرصد اي مخالفة وإتخاذ الإجراءات القانونية حيالها على الفور بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة، لافتا إلى أن الجولة التي إنطلقت شملت عدة مناطق بمحافظة حولي والتي تضمنت الكشف على المطاعم للتأكد من مدي التزامها بكافة الاشتراطات فضلا عن الكشف على السيارات والدراجات النارية المخصصة لخدمة التوصيل.

وأضاف بأن الجولة التي نفذها مفتشي الفريق بالتعاون مع اللجنة المشتركة وقيادة منطقة حولي هدفها بث رسالة طمأنينة للجميع بأن أجهزة الدولة المختلفة تعمل على المحافظة على صحة وسلامة الجميع فضلا عن عدم انتشار فيروس كورنا المستجد.

واختتم الهزيم تصريحه مثنيا على الدور الذي يقوم به مفتشي البلدية بالتعاون مع اخوانهم بالجهات الدولة على أرض الواقع للمساهمة في الحد من انتشار الفيروس، مناشدا الجميع الالتزام بكافة القرارات الصادرة من السلطات الصحية حفاظاً على سلامتهم و صحتهم.

وبدوره أوضح نائب رئيس فريق الطوارئ ابراهيم السبعان بأن الجولة التي انطلقت عقب صلاة العشاء واستمرت لمدة 4 ساعات متواصلة أسفرت عن رصد العديد من السيارات والدراجات النارية الغير ملتزمة وتم توجيه تعهدات وفي حال التكرارسيتم تحرير مخالفات.

وتابع السبعان بانه تم الكشف على 60 مطاعم للتأكد من مدي التزامهم بكافة الاشتراطات الصحة وتطبيقهم للقرار 128 لسنة 2020 وتبين مدي التزامهم.

ولفت بانه تم غلق سوق لمخالفته لكافة القرارات الصادرة من مجلس الوزراء ، لافتاً إلى انه تم تحرير 10 مخالفات وفق لائحة المحلات والاعلانات.

وذكر السبعان بأنه تم توجيه 40 تعهدا لعمال توصيل خدمة الطلبات بالتقيد بكافة الاشتراطات الوقائية ، مشيراً إلى أن مفتشي اللجنة المشتركة حرروا 4 مخالفات لعمالة مخالفة.

وناشد السبعان أصحاب المحلات ذات الطابع التجاري الالتزام بكافة لوائح وانظمة البلدية تجنبا للمخالفة والغرامة ، داعيا اياهم بالتعاون مع فرق البلدية التفتيشية اثناء الحملات الميدانية لتادية عملهم على اكمل وجه وبالسرعة الممكنة.

اعلنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بفرع بلدية محافظة مبارك الكبير ممثلة في النوبه ج بمراقبة المحلات والإعلانات بتنفيذ جوله ميدانية على المحلات بمناطق أسواق القرين والقصور للتأكد من التزام المحلات المستثناه من الغلق بقرارات وتعاميم البلدية الصادرة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الموقر ووزارة الصحة بإتخاذ الإجراءات الإحترازية والوقائية تجنبا لإنتشار فيروس كورونا المستجد.

وفي هذا السياق أوضح مدير إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بفرع بلدية محافظة مبارك الكبير ضيدان العدواني بأن الجوله الميدانية التي نفذتها النوبه ج بمراقبة المحلات والإعلانات على المحلات بمناطق أسواق القرين والقصور أسفرت عن الكشف على 67 محلا تبين إلتزامها جميعا بقرارات البلدية فيما تم التنبيه على 4 محلات وأسواق مركزية ومحل صرافة لتنظيم الدخول إلى محلاتهم ، فضلا عن فتح 3 محلات بقرار فتح إداري تعهد أصحابها بالإلتزام بقرارات البلدية بعدم ممارسة النشاط .

ومن جانبها دعت إدارة العلاقات العامة المواطنين والمقيمين الإتصال على الخط الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة او التواصل عبر حسابات البلدية @kuwmun بمواقع التواصل الاجتماعي او عبر الواتس اب 24727732 في حال وجود أي شكوى تتعلق بالبلدية .

فرقة الكشف من تراخيص توصيل الطلبات للمنازل

تسجيل مخالفة لأحد المطاعم

■ توجيه 3 تنبيهات لمحلات بتنظيم الدخول والكشف عن 67 أخرى تبين التزامها